الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للموارد والتوازنات

التقرير النصف سنوي لتنفيذ ميزانية الدولة

إلى موفى السداسي الثاني لسنة 2023

ملاحظات

I. المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،

II. يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 15 لسنة 2019 بتاريخ 13 فيفري 2019)،

III. تعد البيانات على أساس الاستخلاص بالنسبة للموارد والدفع بالنسبة للنفقات.

الفهرس

المفاهيم و الإطار القانوني..... 6

التقديـم 8

تطور الظرف الاقتصادي 9

مـوارد الدولــة..... 18

I. موارد الميزانية 20

II. موارد الخزينة 25

تكاليف الدولــة..... 26

I. تكاليف الميزانية 26

II. تكاليف الخزينة 29

عجز ميزانية الدولــة 30

قائمة الجداول

جدول عدد 1 : الناتج المحلي الإجمالي حسب البلدان 9
جدول عدد 2 : تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي خلال 2022-2023 11
جدول عدد 3 : أسعار صرف أهم العملات الأجنبية 14
جدول عدد 4 : التوازنات العامة للميزانية 16
جدول عدد 5 : المداخيل الجبائية 19
جدول عدد 6 : المداخيل غير الجبائية 24
جدول عدد 7 : موارد الخزينة 25
جدول عدد 8 : نفقات ميزانية الدولة 26
جدول عدد 9 : تكاليف الخزينة 29
جدول عدد 10 : هيكلة حجم الدين العمومي 31

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد1 : تطور سعر برميل النفط بالدولار ____ 10
رسم بياني عدد2 : تطور نسبة النمو الاقتصادي بالأسعار القارة ____ 11
رسم بياني عدد3 : تطور نسبة التضخم ____ 12
رسم بياني عدد4 : هيكلة مداخيل ميزانية الدولة ____ 18
رسم بياني عدد5 : هيكلة المداخيل الجبائية ____ 20
رسم بياني عدد6 : هيكلة الأداءات المباشرة ____ 20
رسم بياني عدد7: هيكلة نفقات ميزانية الدولة ____ 28
رسم بياني عدد8 : تطور نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الاجمالي ____ 30
رسم بياني عدد9 : حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الاجمالي ____ 31

المفاهيم و الإطار القانوني

1. المفاهيـــم

قانون المالية: يقدر قانون المالية لكل سنة جملة موارد الدولة وتكاليفها. ويحدد التوازن المالي الناتج عنها وينص على طبيعتها وتوزيعها ويرخص فيها في إطار مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وفي إطار الميزانية متوسط المدى. وفقا للأهداف والنتائج المنتظرة للبرنامج المنصوص عليها بقانون المالية وحسب التوازنات العامة.

موارد الدولة: تشمل موارد الميزانية وتدرج في شكل مداخيل وتمثل المداخيل الذاتية للدولة وموارد الخزينة وتوظف في تمويل الميزانية،

تكاليف الدولة: تشمل تكاليف الميزانية وتدرج في شكل نفقات وتكاليف الخزينة.

عجز ميزانية الدولة: هو الفارق بين مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها،

مداخيل ميزانية الدولة: تشتمل على المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية والهبات،

- المداخيل الجبائية: تتكون من خمس أصناف: الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، الأداءات على الّنقل، الأداءات على السلع والخدمات، معاليم على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، معاليم وأداءات أخرى،
- المداخيل غير الجبائية: تتكون من أربع أصناف: مداخيل الملكية، مبيعات سلع وخدمات، خطايا وعقوبات ومصادرات، مداخيل غير جبائية أخرى،
- الهبات: تتكون من صنفين: الصنف العاشر: هبات ميزانية الدولة، الصنف الحادي العاشر: هبات موظفة،

الحسابات الخاصة: تشمل الحسابات الخاصة على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

تحدث الحسابات الخاصة لتوظيف مداخيل قصد تغطية نفقات معينة ذات صلة بمصدر هذه المداخيل وذلك للمساهمة في تمويل البرامج المنصوص عليها بقانون المالية. ولا يمكن اسناد اعتمادات من ميزانية الدولة لفائدة هذه الحسابات،

نفقات ميزانية الدولة: تشتمل على سبعة أقسام: نفقات التأجير، نفقات التسيير، نفقات التدخلات، نفقات الاستثمار، نفقات العمليات المالية، نفقات التمويل، النفقات الطارئة وغير الموزعة،

موارد الخزينة وتكاليفها: تشمل الموارد والتكاليف الناتجة عن: إدارة الدين العمومي، إدارة الصكوك، مسك حسابات الايداعات، تداول النقود والقيم الشبيهة بها، إدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها، قروض الخزينة وتسبيقاتها.

2. المرجع القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 اكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلّق بتنظيم وزارة المالية، «**تكلف الإدارة العامة للموارد والتوازنات** بإعداد ونشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية ".

3. مصادر البيانات

- منظومة "**رفيق**" المداخيل الجبائية وغير الجبائية لميزانية الدولة،
- منظومة "**سندة**" للمداخيل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة "**أدب**" لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة "**سياد**" لعمليات الدين الخارجي (الإقتراضات والتسديدات).

التقديـم

رغم تواصل تأثر الاقتصاد التونسي بتداعيات المخاطر والتحولات الناجمة عن تتالي الصدمات التي تشهدها الظرفية الاقتصادية العالمية من جهة، وسنوات الجفاف نتيجة للانحباس الحراري والتغيرات المناخية على القطاع الفلاحي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به من جهة أخرى، تمكنت تونس من رفع عديد التحديات والرهانات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

حيث تم اتخاذ عديد الاجراءات للتحكم في الأسعار ومزيد التحكم في مسالك التوزيع والتصدي لمظاهر الاحتكار والتهريب والمضاربة. ونتيجة لذلك، تراجعت نسبة التضخم لتبلغ 8.1% في ديسمبر 2023 مقابل 10.2 % مسجلة في شهر جانفي 2023.

كما تركزت الجهود في سنة 2023 على التحكم في الميزان التجاري ليسجل تحسنا بحوالي 32.3 % مقارنة بسنة 2022 من خلال ترشيد الواردات ومزيد دعم وتنشيط الصادرات.

وفيما يتعلق بالمالية العمومية، أفضت النتائج الأولية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023 إلى عجز دون الهبات والتخصيص بـ -7.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي -7.7% و -7.9 % محينة في قانون المالية التعديلي ومسجلة سنة 2022 مرده بالأساس تحسن المداخيل الجبائية بـ 7.3 % مقارنة بسنة 2022 نتيجة لمواصلة تحسن مجهود الاستخلاص والتصدي للتهرب الضريبي وتطوير اليات عمل الإدارة من ناحية، والمجهود الكبير للتحكم في النفقات العمومية وترشيدها خاصة نفقات الأجور من ناحية أخرى.

كما بلغ حجم الدين العمومي لسنة 2023 إلى 84.6 % من الناتج المحلي مقابل 82.4 % في سنة 2022 و 80.2 % مقدرة في قانون المالية التكميلي لسنة 2023.

وبناء على ما سبق، تكتسي سنة 2023 أهمية بالغة باعتبارها السنة الأولى للانطلاق الفعلي في تكريس البرنامج الوطني للإصلاحات إذ تتركز أولوية العمل خلال هذه السنة في استرجاع الديناميكية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار والنهوض بالتصدير والتحكم التدريجي في توازنات المالية العمومية إضافة إلى استعادة الثقة في الآفاق المستقبلية من خلال التسريع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

تطور الظرف الاقتصادي

➢ على المستوى العالمي

شهدت مؤشرات النمو في العالم تحسنا يترجم بوادر التعافي من الأزمات المتتالية خلال الثلاث سنوات الماضية حيث توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في جانفي 2024 أن يستقر النمو العالمي في حدود 3.1 % لسنة 2023 وذلك باعتبار فرضية قدرة السياسات النقدية المعتمدة على السيطرة على ارتفاع نسب التضخم والتحكم في الضغوطات على القطاع المالي، أما بالنسبة لسنوات 2024 و 2025 فقد كانت التوقعات في حدود 3.1 % و 3.2 % على التوالي. أما بالنسبة للنمو بمنطقة الأورو ، الشريك الأساسي لتونس، من المتوقع أن تتحسن النسبة تدريجيا من 0.5 % سنة 2023 لتصل على التوالي إلى 0.9% و 1.7% سنتي 2024 و 2025.

ويحوصل الجدول التالي حسب تقرير آفاق صندوق النقد الدولي الصادر في جانفي 2024 النتائج المسجلة والمتوقعة للنمو:

جدول عدد 1 : الناتج المحلي الإجمالي حسب البلدان (التغير السنوي %)

	2023	توقعات	
		2024	2025
الناتج العالمي	3.1	3.1	3.2
الإقتصادات المتقدمة	1.6	1.5	1.8
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5	2.1	1.7
منطقة الأورو	0.5	0.9	1.7
اليابان	1.9	0.9	0.8
المملكة المتحدة	0.5	0.6	1.6
كندا	1.1	1.4	2.3
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية	4.1	4.1	4.2

المصدر: تقرير آفاق صندوق النقد الدولي جانفي 2024

أما بخصوص تطور الأسعار ، فقد شهدت نسب التضخم انخفاضا تدريجيا من مستوى 8.7% في سنة 2022 إلى 6.8% سنة 2023 بالعلاقة مع تراجع أسعار المواد الأساسية إلى جانب تراجع حدة المشاكل على جانب العرض و تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية .

كما شهدت أسعار المحروقات انخفاضا حيث بلغ معدل سعر برميل النفط 82.6 دولار في موفى ديسمبر 2023 مقابل 101.2 دولار في موفى ديسمبر2022.

و تجدر الإشارة إلى أن سعر برميل النفط من نوع برنت قد سجل في **الأسواق العالمية** أعلى نسبة في 27 سبتمبر 2023 ليصل إلى 97.9$.

رسم بياني عدد1 : تطور سعر برميل النفط بالدولار

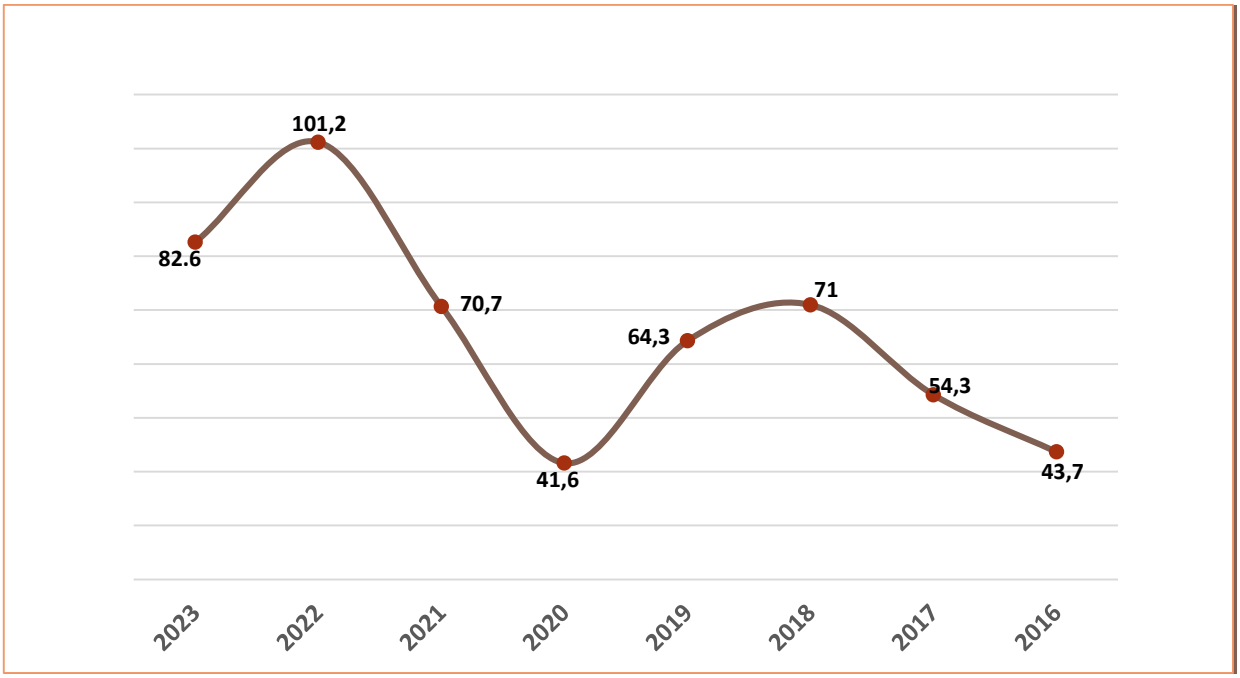

وبالنسبة للمواد الأولية شهدت الأسعار العالمية انخفاضاً بنحو 40% في النصف الأول من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 ناتجا عن تراجع التضخم العالمي، وفيما يخص المنتصف الثاني لسنة 2023 ظل مؤشر البنك الدولي لأسعار السلع الأولية دون تغيير جوهري.

➢ على المستوى الوطني

✓ النمو الاقتصادي

سجل النشاط الاقتصادي الوطني انخفاضا بـ 0.6 % بحساب الانزلاق السنوي خلال الثلاثي الرابع من سنة 2023 مقابل 1.8 % مسجلة في نفس الفترة من سنة2022 ، و يعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى انخفاض نسق القيمة المضافة في قطاع الفلاحة الذي بلغ (-16.5 %) نظرا لتواصل سنوات الجفاف (الثلاث سنوات الأخيرة) نتيجة الانحباس الحراري و التطورات المناخية و تأثيرها على الموارد المائية وعلى الإنتاج الفلاحي و القطاعات المرتبطة به .

جدول عدد 2 : تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي خلال2022-2023 (بالأسعار الثابتة بالتسلسل إلى سنة 2015)

	2022				2023			
	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
بحساب التغيرات الثلاثية	0.5	0.1	0.9	0.3	-0.2	-0.6	0.0	0.2
بحساب الانزلاق السنوي	2.5	2.8	3.4	1.8	0.9	0.3	-0.4	-0.6

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

رسم بياني عدد2 : تطور نسبة النمو الاقتصادي بالأسعار القارة

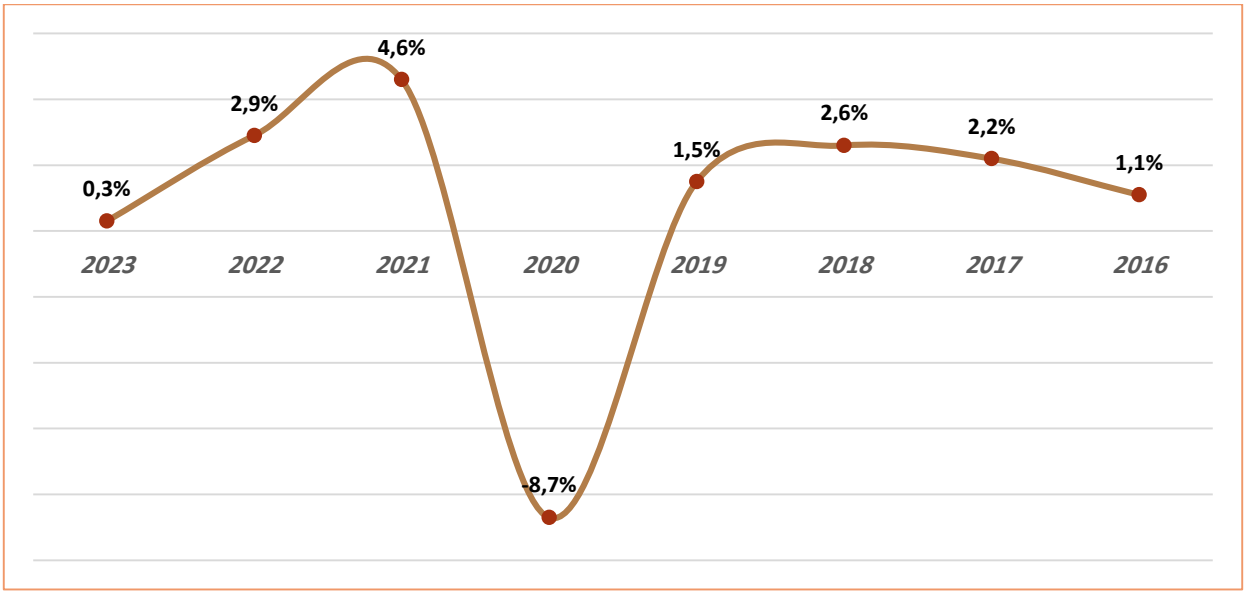

✓ أسعار الاستهلاك

شهدت الأسعار عند الاستهلاك على المستوى الوطني ارتفاعا في موفى ديسمبر 2023 لتصل إلى مستوى 9.3% باعتبار الانزلاق السنوي مقابل 8.3 % في نفس الفترة من سنة 2022، ويعزى هذا التطور بالأساس الى الارتفاع المسجل بـ 14.4% في أسعار مجموعة المواد الغذائية و المشروبات بنسبة 10.4% في أسعار مجموعة المطاعم والنزل، بنسبة 10% في أسعار مجموعة الأثاث والتجهيزات المنزلية وأسعار مجموعة مواد و خدمات أخرى وبـ 9.5% في أسعار الملابس والأحذية.

رسم بياني عدد3 : تطور نسبة التضخم

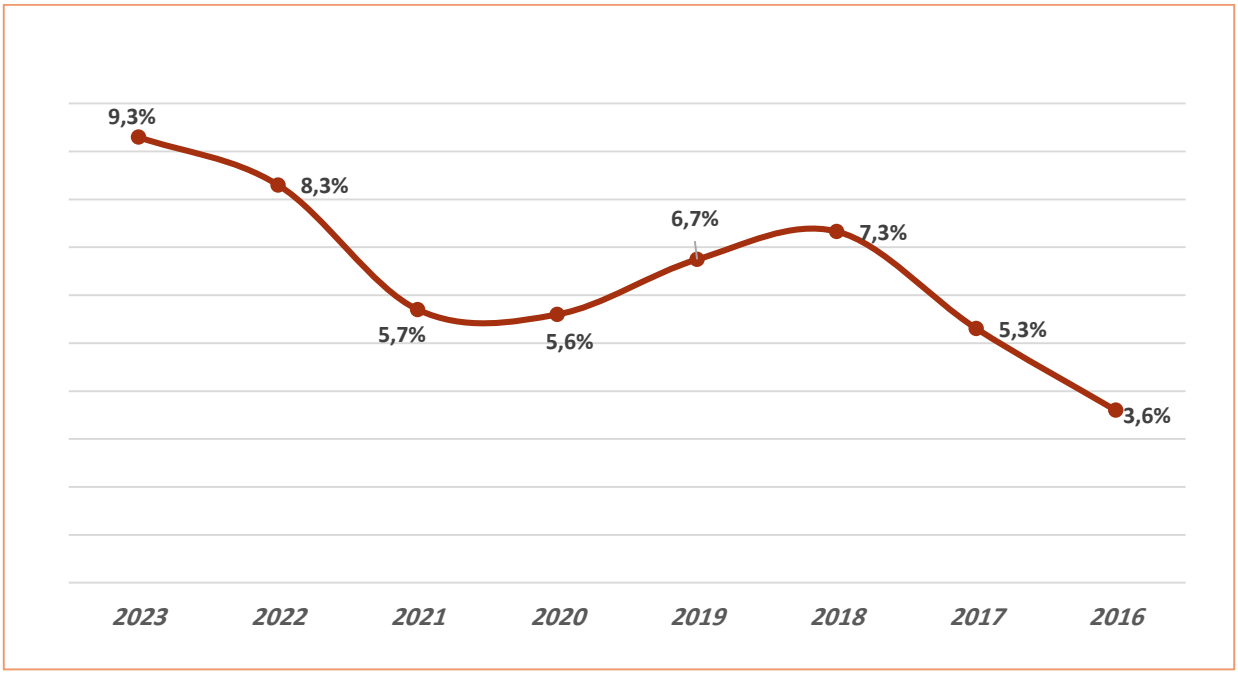

✓ المبادلات التجارية

تميزت المبادلات التجارية خلال سنة 2023 بنسق أكثر حركية على مستوى الصادرات إذ نلاحظ ارتفاعا بنسبة 7.9% مقابل 23.4% خلال سنة 2022. ويعود هذا التحسن إلى الارتفاع المسجل في قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية بنسبة 17.8% وقطاع النسيج والملابس والجلد 6.9% وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية 15.9%. في المقابل تراجعت صادرات قطاع الطاقة بنسبة (-16.2%) وقطاع الفسفاط ومشتقاته بـ (-25.8%).

علما وأن الصادرات التونسية مع الاتحاد الأوروبي تمثل 70.3% من جملة الصادرات، وتميزت هذه الأخيرة بزيادة مع العديد من الشركاء الأوروبيين ونذكر منها فرنسا بنسبة 10.7%، إيطاليا بـ 17.5%، ألمانيا بـ 9.8%، إسبانيا بـ نسبة 26.9% وهولندا بنسبة 11.1%.

أما على الصعيد العربي فقد ارتفعت الصادرات مع الجزائر بنسبة 20.5% ومع ليبيا بـ 7.6% في المقابل تراجعت مع مصر بنسبة (-14%) ومع المغرب بنسبة (-2.8%).

أما بخصوص الواردات فقد شهدت انخفاضا بـ (-4.4%) خلال سنة 2023 مقابل 31.7% خلال نفس الفترة من سنة 2022. ويعزى هذا بالأساس إلى الانخفاض المسجل في واردات مواد الطاقة بنسبة (-10.8 %) والمواد الأولية ونصف المصنعة بـ (-7.3 %) في حين سجلت واردات مواد التجهيز والمواد الاستهلاكية تحسنا على التوالي بنسبة 2.9% و 1.8%.

وفيما يخص الواردات من الاتحاد الأوروبي فقد مثلت 43.5% من جملة الواردات. أما خارج الاتحاد الأوروبي نلاحظ ارتفاع في نسبة الواردات مع روسيا وذلك بنسبة 134.9% ومع البرازيل 22.5% ومع سويسرا 9.2% ومع بريطانيا 13.1%. في المقابل تراجعت الواردات مع تركيا بنسبة (-20.1%) ومع الصين بـ (-2.1%) ومع الولايات المتحدة الأمريكية بـ (-15.5%).

✓ أسعار صرف أهم العملات الأجنبية

شهد السداسي الثاني من سنة 2023 تحسنا في قيمة الدينار مقابل قيمة الين الياباني ما يعادل 22.069 دينار في موفى ديسمبر 2023 مقابل 23.429 دينار في نفس الفترة من سنة 2022.

وفي المقابل حافظت تقريبا قيمة الدينار مقابل الدولار على نفس النسبة حيث سجل 1 دولار ما يعادل 3.108 دينار مقابل 3.105 دينار في نفس الفترة من سنة 2022. أما بالنسبة للأورو فقد سجلت قيمة الدينار تراجعا، حيث بلغ 1 أورو ما يعادل 3.358 دينار مقابل 3.261 دينار في موفى سنة 2022.

جدول عدد 3 : أسعار صرف أهم العملات الأجنبية

	إلى موفى ديسمبر 2020	إلى موفى ديسمبر 2021	إلى موفى ديسمبر 2022	إلى موفى ديسمبر 2023
الدولار الأمريك	2.811	2.796	3.105	3.108
الأورو	3.207	3.296	3.261	3.358
الين الياباني	26.301	25.299	23.429	22.069

المصدر: البنك المركزي التونسي

أهم إجراءات قانون المالية لسنة 2023

نص قانون المالية لسنة 2023 على العديد من الإجراءات التي تراعي حاجيات مختلف الفئات والقطاعات وتتمحور أساسا حول:

- تدعيم تدخلات الدولة ذات الطابع الاجتماعي لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة،
- دعم أسس التضامن الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية،
- دعم استعمال الطاقات البديلة والمحافظة على الثروات الطبيعية،
- مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار والرقمنة،
- مواصلة الإصلاح الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية،
- دعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الضريبي،
- تعبئة موارد إضافية لفائدة خزينة الدولة،
- ملاءمة التشريع الجبائي مع المعايير الدولية.

كما تضمن قانون المالية لسنة 2023 عدة إجراءات تهدف إلى بعث رسائل إيجابية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين في الداخل وإعادة الثقة مع شركاء تونس والأطراف المانحة في الخارج بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين ويحافظ على موقع البلاد التونسية كوجهة جاذبة للاستثمار، إضافة إلى المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة ومساندة الطبقات الاجتماعية الهشة وتكريس البعد التضامني وإرساء نظام جبائي عادل وشفاف يضمن حقوق مختلف الفئات ويحد من الفوارق الجبائية.

وبناء على تطور الظرف الاقتصادي العالمي وانعكاس التغيرات المناخية والجفاف على الاقتصاد الوطني وعلى نسق تنفيذ الميزانية كان من الضروري مراجعة الفرضيات المعتمدة عند إعداد قانون المالية لسنة 2023 خاصة المتعلقة بالنمو وأسعار النفط والمواد الأساسية وسعر صرف أهم العملات الأجنبية وبذلك تم إقرار قانون مالية تعديلي لسنة 2023.

يحوصل الجدول التالي التوازنات العامة لميزانية الدولة إلى موفى السداسي الثاني من سنة 2023.

جدول عدد 4 : التوازنات العامة للميزانية

1-موارد الدولة و تكاليفها

	2022	2023		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج		
جملة موارد الدولة	**60 661**	**71 239**	**69 374**	**14.4 %**	**97,4%**
.1 موارد الميزانية	40 993	45 360	43 232	5,5%	95,3%
.2 موارد الخزينة	19 668	25 879	26 142	32.9%	101.0%
جملة تكاليف الدولة	**60 661**	**71 239**	**69 374**	**14.4%**	**97,4%**
.1 تكاليف الميزانية	50 627	56 071	53 940	6,5%	96,2%
.2 تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	10 034	15 168	15 434	53.8%	101,7%

2- عمليات الميزانية

	2022	2023		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج		
جملة مداخيل الميزانية	**40 993**	**45 360**	**43 232**	**5,5%**	**95,3%**
.1 المداخيل الجبائية	35 449	39 488	38 047	7,3%	96,4%
.2 المداخيل غير الجبائية	4 166	4 335	4 484	7,6%	103,4%
.3 الهبات	1 378	1 537	700	-49,2%	45,6%
جملة نفقات الميزانية	**50 627**	**56 071**	**53 940**	**6,5%**	**96,2%**
.1 نفقات التأجير	21 125	22 773	21 703	2,7%	95,3%
.2 نفقات التسيير	2 146	2 314	2 451	14,2%	105,9%
.3 نفقات التدخلات	17 932	19 168	18 273	1,9%	95,3%
.4 نفقات الاستثمار	4 627	4 693	5 616	21,4%	119,7%
.5 نفقات العمليات المالية	134	57	67	-50,0%	117,2%
.6 نفقات التمويل	4 663	5 842	5 831	25,0%	99,8%
.7 النفقات الطارئة و غير الموزعة		1 225			
.1 النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة	**-9 634**	**-10 711**	**-10 709**		**100.0%**
النسبة من الناتج	**-6,9%**	**-6,8%**	**-7.2%**		
.2 النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة	**-6 394**	**-6 446**	**-5 578**		**86,5%**
النسبة من الناتج	**-4,6%**	**-4,1%**	**-3,7%**		
.3 النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة	**-11 057**	**-12 288**	**-11 409**		**92.8%**
النسبة من الناتج	**-7,9%**	**-7,7%**	**-7,6%**		

3-عمليات الخزينة

	2022	2023		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج		
موارد الخزينة	**19 668**	**25 879**	**26 142**	**32.9%**	**101.0%**
موارد الاقتراض	**18 304**	**21 931**	**19 070**	4.2%	**87,0%**
موارد الاقتراض الداخلي	10 503	11 368	13 245	26,1%	116,5%
موارد الاقتراض الخارجي	7 801	10 563	5 825	-25.3%	55.1%
موارد الخزينة الأخرى	**1 364**	**3 948**	**7 072**		**179,1%**
استخلاص أصل قروض	251	200	257	2,4%	128,4%
موارد خزينة مختلفة	1 113	3 748	6 815		181.8%
تكاليف الخزينة	**19 668**	**25 879**	**26 142**	**32.9%**	**101.0%**
تسديد أصل الدين	**9 778**	**14 968**	**14 920**	**52,6%**	**99,7%**
أصل الدين الداخلي	5 530	8 415	8 398	51,9%	99,8%
أصل الدين الخارجي	4 248	6 553	6 522	53,5%	99,5%
تمويل العجز باعتبار الهبات و المصادرة	**9 634**	**10 711**	**10 709**	**11.2%**	**100.0 %**
قروض و تسبقات الخزينة	**256**	**200**	**513**	**100.7%**	**256.6%**

مـوارد الدولــة

I. مداخيل ميزانية الدولة

بلغت مداخيل ميزانية الدولة الى موفى السداسي الثاني من سنة 2023 حوالي 43232 م د مقابل 40993 م د في نفس الفترة من سنة 2022 مسجلة بذلك تطورا صافيا بـ 5.5% أو 2239 م د مرده أساسا :

- تطور المداخيل الجبائية بـ 2598 م د،
- ارتفاع المداخيل غير الجبائية بـ 318 م د
- تراجع الهبات بـ 678 م د.

رسم بياني عدد4 : هيكلة مداخيل ميزانية الدولة

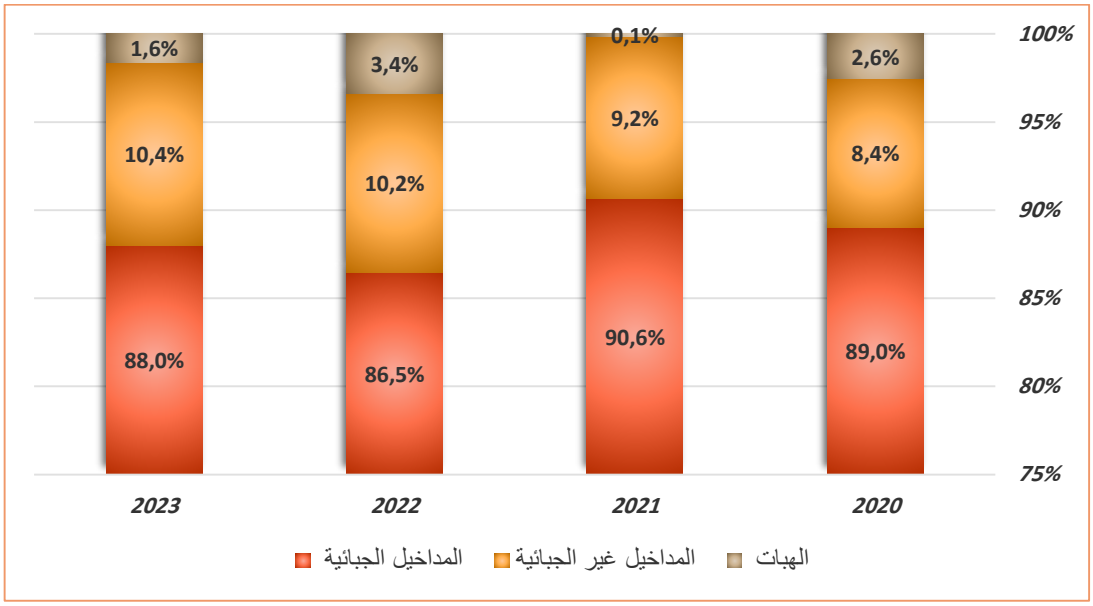

بلغ مناب المداخيل الجبائية من جملة مداخيل الميزانية 88% الى موفى السداسي الثاني من سنة 2023 مقابل 86.5% في نفس الفترة من السنة الفارطة بالعلاقة مع مردود الإجراءات الجبائية الواردة في قانون المالية لسنة 2023 و مجهود الاستخلاص.

ومثلت المداخيل غير الجبائية 10.4% الى موفى السداسي الثاني من سنة 2023 من جملة مداخيل الميزانية مقابل 10.2% في موفى ديسمبر سنة 2022 .

أما بالنسبة للهبات خارجية فقد شهدت تراجعا بـ 49.2% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

1. المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية الى موفى السداسي الثاني من سنة 2023 ما يعادل 38048 م د مقابل 35449 م د في نفس الفترة من سنة 2022 مسجلة بذلك زيادة بـ 2598م د أو 7.3%.

وحسب نظام الاستخلاص:

سجلت المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي تطورا بـ 2430 م د أو 9.3% إلى موفى السداسي الثاني من سنة 2023 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى ديسمبر 2022 و نسبة إنجاز في حدود 96.6% بالمقارنة مع قانون المالية التعديلي.

كما تطورت المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد بـ 168 م د أو 1.8% إلى موفى السداسي الثاني من سنة 2023 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى ديسمبر سنة 2022 و نسبة إنجاز في حدود 95.5% بالمقارنة مع قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

جدول عدد 5 : المداخيل الجبائية

	2022	2023		نسبة	نسبة
	نتائج	ق م ت	نتائج	التطور	الإنجاز
الأداءات المباشرة	**14 390**	**16 171**	**16 026**	**11,4%**	**99,1%**
الضريبة على الدخل	**10 075**	**11 230**	**11 373**	**12,9%**	**101,3%**
المرتبات و الأجور	7 057	7 930	7 905	12,0%	99,7%
موارد أخرى	3 018	3 300	3 468	14,9%	105,1%
الضريبة على الشركات	**4 315**	**4 941**	**4 654**	**7,9%**	**94,2%**
الضريبة على الشركات البترولية	1 414	1 430	969	-31,5%	67,8%
الضريبة على الشركات غير البترولية	2 900	3 511	3 684	27,0%	104,9%
الأداءات غير المباشرة	**21 059**	**23 317**	**22 021**	**4,6%**	**94,4%**
المعاليم الديوانية	1 784	1 870	1 849	3,6%	98,9%
الأداء على القيمة المضافة	10 174	10 865	10 462	2,8%	96,3%
معلوم الإستهلاك	3 604	4 011	3 809	5,7%	95,0%
أداءات ومعاليم مختلفة	5 497	6 571	5 901	7,3%	89,8%
المداخيل الجبائية	**35 449**	**39 488**	**38 047**	**7,3%**	**96,4%**
نظام داخلي	**26 012**	**29 431**	**28 422**	**9,3%**	**96,6%**
نظام ديواني	**9 437**	**10 057**	**9 605**	**1,8%**	**95,5%**

رسم بياني عدد5 : هيكلة المداخيل الجبائية

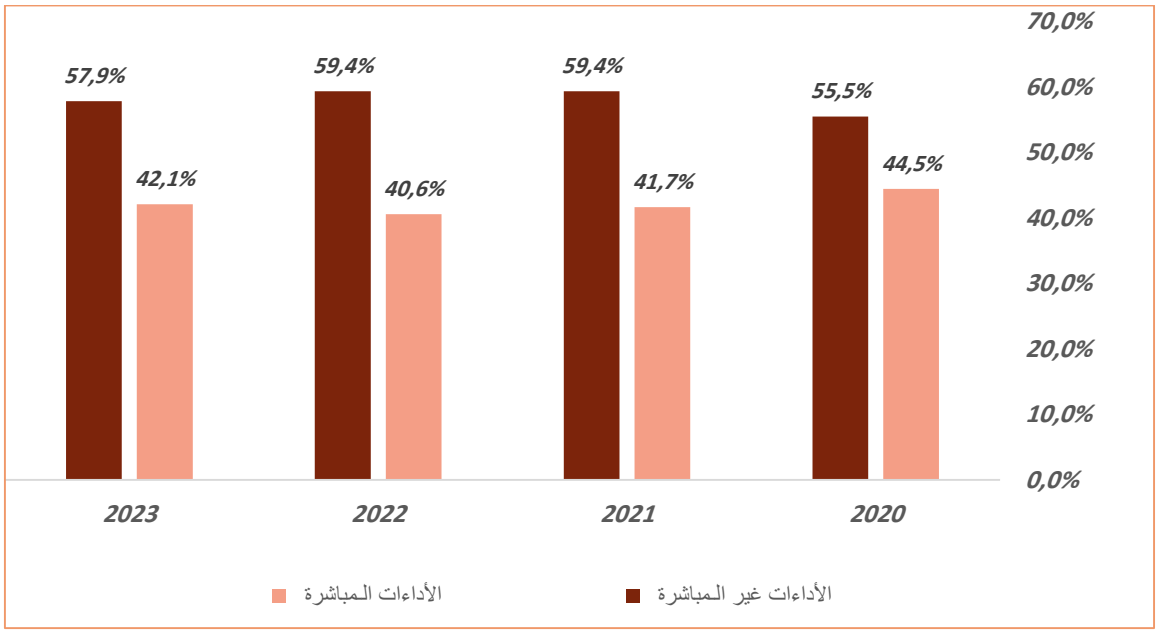

❖ **الأداءات المباشرة:** بلغت 16026 م د إلى موفى ديسمبر من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة صافية بـ 1636 م د أو 11.4%.

رسم بياني عدد6 : هيكلة الأداءات المباشرة

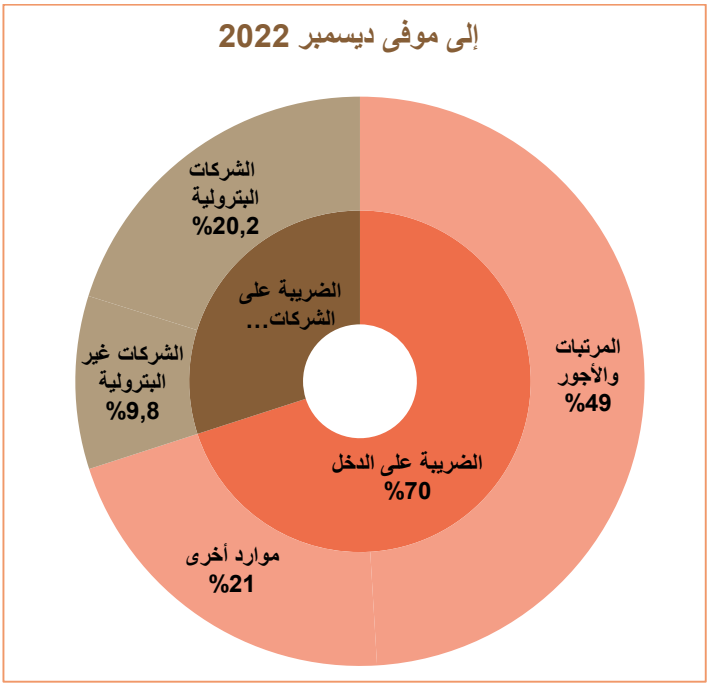

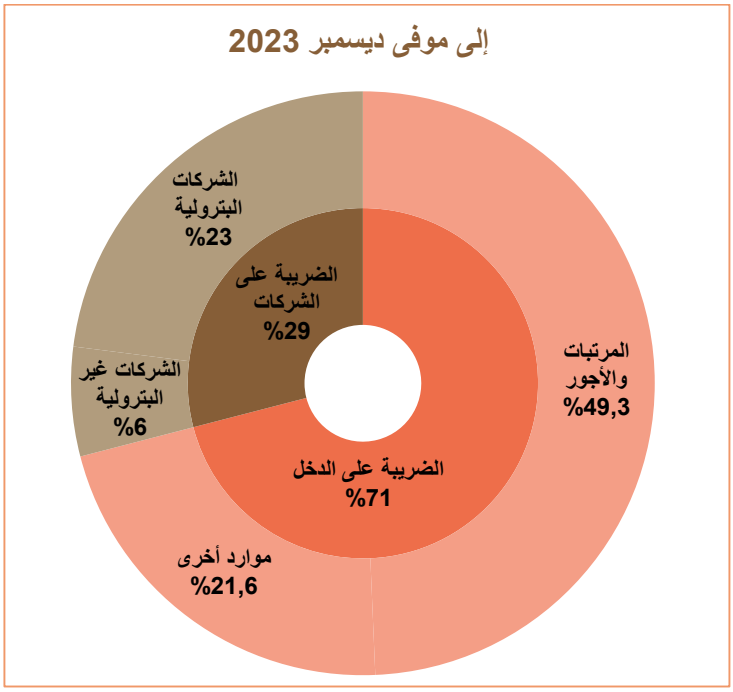

وتميزت الأداءات المباشرة بـ :

- تطور صافي **للضريبة على الدخل** بـ 1298 م د أو 12.9% مقارنة بموفى ديسمبر من سنة 2022 يفسر كما يلي :

✓ تسجيل زيادة في ضريبة **المرتبات و الأجور** بـ 847 م د أو 12% بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في أجور القطاع العام ابتداء من أكتوبر 2022، إضافة إلى مفعول الانتدابات الجديدة للقطاعات ذات الأولوية و الترقيات و المنح المسندة لبعض القطاعات،

✓ ارتفاع في **موارد أخرى** بـ 450 م د أو 14.9% متأت من مردود الإجراءات التي تم إقرارها في قانون المالية لسنة 2023 والمتمثلة أساسا في الفصل 23 المتمثل في إحداث ضريبة على الثروة العقارية و **الفصل 55** حول "مراجعة تعريفة الضريبة على الدخل حسب النظام التقديري".

- تطور **الضريبة على الشركات** بـ 339 م د أو 7.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 متأت من:

✓ ارتفاع الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 27% مرتبط أساسا بمردود العفو الجبائي الذي تم إقراره سنتي 2022 و2023.

✓ تراجع الضريبة على الشركات البترولية بـ 445 م د أو (-31.5 %) الناتج أساسا عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية (من معدل 101.2 دولار للبرميل سنة 2022 الى 82.6 دولار سنة 2023).

❖ **الأداءات غير المباشرة:** بلغت 22021 م د في موفى ديسمبر 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ961 م د أو 4.6% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة، ويفسر ذلك أساسا بـــ :

- نمو مردود **المعاليم الديوانية** بـ 65 م د أو 3.6 % وتسجيل نسبة إنجاز بـ 98.9% متأت أساسا من مردود الإجراءات التي تم إقرارها في قانون المالية لسنة 2023 خاصة في **الفصل 35** المتمثل في "توسيع مجال تطبيق المعلوم على تصدير خردة النفايات المعدنية غير الحديدية"، **الفصل 48** المتعلق "بتوحيد إجراءات مراجعة الامتيازات الجبائية" و **الفصل 63** الذي ينص على "مراجعة الجباية الموظفة على الأفصال النسيجية المستعملة و المنتجات المتأتية من عمليات فرز أو تحويل هذه الأفصال".
- ارتفاع **الأداء على القيمة المضافة** بـ 288 م د أو 2.8 % وتسجيل نسبة إنجاز في حدود 96.3%، متأت بالأساس من النظام الداخلي في حدود 360 م د أو 7.4 % متأتيا أساسا من مردود إجراء قانون المالية لسنة 2023 في فصله 44 والمتعلق "بالترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 13% إلى 19% المطبقة على الخدمات المسداة من قبل أصحاب المهن غير التجارية.
- تطور المردود الصافي **للمعلوم على الاستهلاك** بـ 205 م د أو 5.7 % نتيجة تحسن مردود المعلوم على استهلاك المشروبات الكحولية بـ 111 م د (565 م د في موفى سنة 2023 مقابل 454 م د في نفس الفترة من السنة المنقضية) و التبغ بـ 56 م د بالعلاقة مع الزيادة في أسعار التبغ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية والتي تم إقرارها في 21 أوت 2023.

في حين سجل المعلوم على الاستهلاك نسبة إنجاز في حدود 95 % مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية التعديلي لسنة 2023،

- ارتفاع مردود **الأداءات و المعاليم الأخرى** بـ 403 م د أو 7.3% مقارنة بالنتائج المسجلة في موفى السداسي الثاني من سنة 2022 الناتج بالأساس عن تطور:

- المداخيل الموظفة: 245 م د بالعلاقة مع الترفيع في المساهمة التضامنية الاجتماعية بالنسبة للشركات حسب ما جاء في **الفصل 22** من قانون المالية لسنة 2023 المتعلق بمساندة الصناديق الاجتماعية على الإيفاء بالتزاماتها إزاء منظوريها ومراعاة المقدرة الشرائية للأفراد.
- مردود معاليم التسجيل: 63 م د بالعلاقة مع تطبيق الفصل **65** من قانون المالية لسنة 2023 حول " إخضاع التواكيل وجوبا لاجراء التسجيل".
- مردود معلوم الجولان: 12م د مرده إجراء **الفصل 69** من قانون المالية لسنة 2023 المتعلق بتحيين تعريفة معلوم الطابع الجبائي الموظف على الفواتير و إخضاع بعض الوثائق الإدارية للمعلوم.

2. المداخيل غير الجبائية

بلغت المداخيل غير الجبائية في موفى ديسمبر 2023 حوالي 4484 م د مقابل 4166 م د في موفى ديسمبر 2022 أي بزيادة صافية قدرها 318 م د أو 7.6% مردها أساسا:

- تعبئة 2064 م د بعنوان أتاوة عبور الغاز الجزائري أي بزيادة بـ 236 م د أو 12.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 نظرا لتحسن نسبة الاستخلاص، وبنسبة إنجاز 109.6% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 ناتج بالأساس عن تطور كمية الغاز العابرة للبلاد التونسية (23.4 مليار متر مكعب تعاقدي مقابل تقديرات بـ 23 مليار متر مكعب تعاقدي لسنة 2023) بالرغم من تراجع الأسعار العالمية للنفط.
- تراجع **مداخيل النفط** بـ 306 م د مرده أساسا انخفاض سعر برميل النفط (82.6 دولار للبرميل في موفى سنة 2023 مقابل 101.2 دولار للبرميل في موفى سنة 2022).
- تراجع **عائدات مساهمات المنشآت والمؤسسات العمومية** بحوالي 16 م د مقارنة بنفس الفترة من 2022 بالعلاقة مع تراجع مرابيح المؤسسات العمومية غير البترولية (124 م د في ديسمبر 2023 مقابل 216 م د في ديسمبر 2022 أي بتراجع 92 م د أو 43%)، وذلك رغم تحسن عائدات مساهمات البنك المركزي (+46 م د) و الشركات البترولية ذات المساهمة العمومية (+35.7 م د) .

جدول عدد 6 : المداخيل غير الجبائية

	2022	2023		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج		
مداخيل النفط	922	671	616	-33,1%	91,9%
مداخيل عبور أنبوب الغاز	1829	1884	2064	12,9%	109,6%
مرابيح وفوائض الشركات و المؤسسات العمومية	625	853	609	-2,6%	71,4%
استخلاص فائدة القروض	59	60	82,0	38,7%	136,7%
دفوعات صناديق الضمان	2	88	113		
مداخيل التخصيص	-	-	-	-	-
مداخيل المصادرة	45	40	0	-	-
مداخيل أخرى	684	740	1000	46,2%	135,2%
الجملة المداخيل غير الجبائية	**4166**	**4335**	**4484**	**7,6%**	**103,4%**

3. الهبات

تمت تعبئة هبات في حدود 700 م د الى موفى السداسي الثاني من سنة 2023 مقابل 1378 م د في نفس الفترة من السنة الفارطة متأتية من برنامج التعاون الثنائي.

II. موارد الخزينة

بلغت موارد الخزينة لتمويل الميزانية إلى موفى السداسي الثاني من سنة2023 حوالي 26142م د مقابل 19668 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ 6474 م د أو 32.9%.

جدول عدد 7 : موارد الخزينة

	2022	2023		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج		
جملة موارد الاقتراض	**18 304**	**21 931**	**19 070**	**4.2%**	**87.0%**
الاقتراض الداخلي	**10 503**	**11 368**	**13 245**	**26,1%**	**116,5%**
الاقتراض الخارجي	**7 801**	**10 563**	**5 825**	**-25,3%**	**55.1%**
دعم الميزانية	5 614	8 504	3 367	-40,0%	39,6%
القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة	1 709	1 725	1 989	16.4%	115,3%
القروض المحالة للمؤسسات العمومية	479	334	470	-1.9%	140.6%
السوق المالية العالمية	-	-	-	-	-
موارد خزينة أخرى	**1 364**	**3 948**	**7 072**	**418,6%**	**179.1%**
استخلاص أصل قروض	251	200	257	2,4%	128,4%
موارد خزينة مختلفة	1 113	3 748	6815	512,5%	181.8%
جملة موارد الاقتراض والخزينة	**19 668**	**25 879**	**26 142**	**32.9%**	**101.0%**

تكاليف الدولــة

I. تكاليف الميزانية

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفى السداسي الثاني من سنة 2023 إلى تسجيل مبلغ 53940 م د مقابل 50627 م د في نفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 3313 م د أو 6.5 % و نسبة إنجاز تقدر بـ 96.2%.

جدول عدد 8 : نفقات ميزانية الدولة

	2022	2023		نسبة التطور	نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج		
نفقات التأجير	**21 125**	**22 773**	**21 703**	**2,7%**	**95,3%**
نفقات التسيير	**2 146**	**2 314**	**2 451**	**14,5%**	**105,9%**
نفقات التدخلات	**17 932**	**19 168**	**18 273**	**1,9%**	**95,3%**
الدعم	11 999	11 475	11 480	-4,3%	100,0%
تدخلات ذات صبغة تنموية	3 043	4 467	3 468	14,0%	77,6%
تدخلات أخرى	2 889	3 226	3 326	15,1%	103,1%
نفقات الاستثمار	**4 627**	**4 693**	**5 616**	**21,4%**	**119,7%**
نفقات العمليات المالية	**134**	**57**	**67**	**-50,0%**	**117,2%**
نفقات التمويل	**4 663**	**5 842**	**5 831**	**25,0%**	**99,8%**
النفقات الطارئة و غير الموزعة		**1 225**			
جملة النفقات	**50 627**	**56 071**	**53 940**	**6,5%**	**96,2%**

1. **نفقات التأجير:** سجلت نفقات التأجير ارتفاعا بـ 1070 م د مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية التعديلي لسنة 2023، وزيادة بـ 578 م د أو 2.7% في موفى السداسي الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع النتائج المسجلة في موفى السنة المنقضية نتيجة الانعكاس المالي:
   - للانتدابات الجديدة المرخص فيها و الترقيات
   - البرنامج الجديد للزيادة في الأجور بداية من أكتوبر 2022

مثلت نفقات الأجور **40.2%** من جملة النفقات في موفى سنة 2023 مقابل **41.7 %** في موفى سنة 2022 و **14.5%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل **15.1 %** من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022.

هذا ويتواصل العمل على مزيد الضغط على نفقات ميزانية الدولة وخاصة نفقات الأجور إذ يعتبر التحكم في تطورها ركيزة أساسية لنجاح برنامج الإصلاحات وأيضا توفير حيز مالي في ميزانية الدولة موجها للإستثمار العمومي.

2. **نفقات التسيير:** شهدت ارتفاعا بـ 305 م د أو 14.2% إلى موفى السداسي الثاني من سنة 2023 مقارنة بموفى ديسمبر 2022 موزعة بين نفقات التسير للوزارات و منح مسندة لفائدة المؤسسات العمومية (الخاضعة و غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية) .

3. **نفقات التدخلات:** شهدت زيادة صافية بـ 341 م د أو 1.9% مرده أساسا زيادة في نفقات التدخلات ادون الدعم بـ 862 م د أو 14.5% موزعة بين نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية بنسبة 14% ونفقات التدخلات الاخرى بنسبة 15.1%.

4. **نفقات الاستثمار والعمليات المالية:** شهدت تطورا بـ 922 م د أو 19.4 % تزامنا مع إقرار الحكومة لجملة من الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد التي تمحورت حول دعم سيولة المؤسسات وتسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية و الخاصة. هذا إلى جانب تنفيذ جملة من الإجراءات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال وتطوير منظومة الاستثمار. علما وأن هذه النفقات موزعة بين نفقات بعنوان مشاريع وبرامج جديدة ونفقات بعنوان مشاريع وبرامج متواصلة.

5. **نفقات التمويل:** شهدت تطورا بـ 1168 م د أو 25 % ونسبة إنجاز في حدود 99.8% بالمقارنة مع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 وذلك بالعلاقة مع تطور الفائدة المتغيرة.

رسم بياني عدد 7: هيكلة نفقات ميزانية الدولة

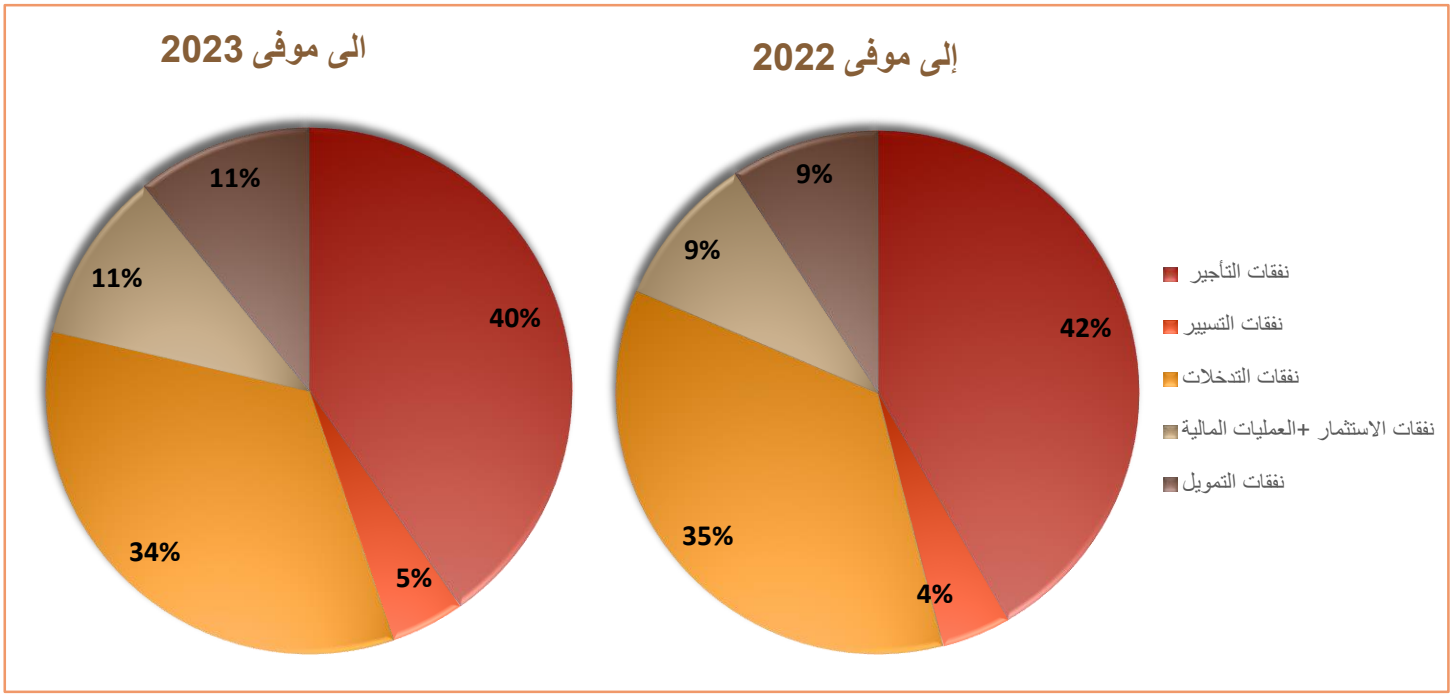

II. تكاليف الخزينة

بلغت تكاليف الخزينة الى موفى السداسي الثاني من سنة 2023 حوالي 26142 م د مقابل 19668 م د في نفس الفترة من سنة 2022 أي بزيادة صافية بـ 6474 م د أو 32.9 % وبنسبة إنجاز في حدود 101 %مقدرة في قانون المالية التعديلي لسنة 2023 موزعة كما يلي:

- ✓ تسديد أصل الدين الداخلي (+2868 م د)،
- ✓ تسديد أصل الدين الخارجي (+2274 م د)،
- ✓ تمويل عجز الميزانية (+1075 م د)،
- ✓ قروض و تسبقات الخزينة الصافية (+257 م د).

جدول عدد 9 : تكاليف الخزينة

	2022	2023		نسبة	نسبة
	نتائج	ق م ت	نتائج	التطور	الإنجاز
تسديد أصل الدين	**9 778**	**14 970**	**14 920**	**52,6%**	**99,7%**
أصل الدين الداخلي	5 530	8 417	8 398	51,9%	99,8%
أصل الدين الخارجي	4 248	6 553	6 522	53,5%	99,5%
تمويل العجز بإعتبار الهبات و المصادرة	**9 634**	**10 711**	**10 709**	11,2%	100,0%
قروض و تسبقات الخزينة الصافية	**256**	**200**	**513**	100,4%	256,5%
تكاليف الخزينة	**19 668**	**25 881**	**26 142**	**32,9%**	**101,0%**

عجز ميزانية الدولــة

و بناءا على ما سبق، أفضى تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر 2023 إلى عجز دون اعتبار مداخيل الهبات الخارجية والمصادرة في حدود 11409 م د أو 7.6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 11057 م د أو 7.9% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة من سنة 2022 أي بتفاقم للعجز بما قيمته 352 م د .

رسم بياني عدد8 : تطور نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الاجمالي

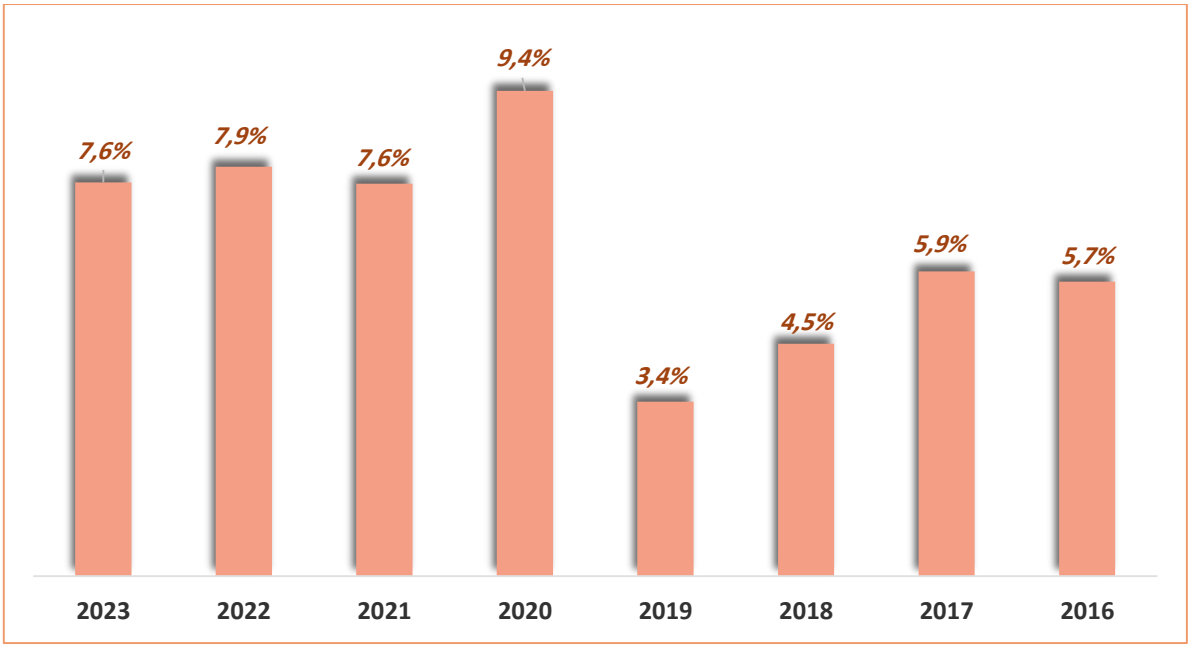

❖ حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي 84.6% من الناتج المحلي الإجمالي الى موفى ديسمبر 2023 مقابل 82.4% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى ديسمبر 2022 .

جدول عدد 10 : هيكلة حجم الدين العمومي

	2022	2023	
	نتائج	ق م ت	نتائج
حجم الدين العمومي الداخلي	**48 227**	**55 021**	**59 797**
المناب	42,0%	43,3%	47,3%
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي	*34.6%*	*34,7%*	*39,9%*
حجم الدين العمومي الخارجي	**66 669**	**72 143**	**66 874**
المناب	58.0%	56,7%	52,7%
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي	*47,8%*	*45,5%*	*44,6%*
مجموع حجم الدين العمومي	**114 896**	**127 164**	**126 672**
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي	**82,4%**	**80,2%**	**84,6%**

رسم بياني عدد9 : حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الاجمالي